

التقرير السنوي ٢٠٠١ لمنظمة "سيدر وتش" - حقوق إنسان من أجل لبنان.

مقدمة:

تستمر الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والإطباق على الحريات العامة والمجتمع المدني اللبناني عامة الحدث الأبرز على مستوى حقوق المواطنين اللبنانيين خلال العام الفائت (٢٠٠١)، ورغم الوعود الكثيرة من المسؤولين والقيمين على السلطة باحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها لا تزال الوقائع الدامغة تتراكم على الفرق الشاسع بين تصريحات المسؤولين وما تمارسه الأجهزة الأمنية والقضائية من ظلم وتعسف.

جوبهت نداءاتنا من أجل احترام حقوق الإنسان في لبنان بالإهمال أو برفع الدعاوى في حق منظماتنا كما غيرها من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في هذا المضمار وخصوصاً من قبل المسؤولين وفي مقدمهم مدعي عام التمييز القاضي الرئيس عدنان عضوم صاحب أعلى سلطة قضائية في لبنان.

وجد الدستور اللبناني والقوانين المرعية الإجراء لتشكيل الهيكل الأساسي لبناء الدولة واحترام حقوق المواطنين وتأمين الحريات الشخصية والعامة. لكن الأحداث المتوالية في لبنان وبوتيرة مختلفة وخصوصاً ما جرى في آب ٢٠٠١ يدحض كل الادعاءات بـ "دولة القانون والمؤسسات" فقد جرى تحوير الشعارات ومعها القوانين لتصبح مطية وأداة قمع بيد الأجهزة الأمنية والقضائية من أجل سحق كل أشكال المعارضة وتطويع المجتمع اللبناني لسياسة السلطات. وما الاستنابات القضائية المفتوحة التي شاع صيتها خلال فترة التوقيفات الكبرى في شهر آب أديلاً على مخالفة قانون أصول المحاكمات الجزائية، فكانت النتيجة أن عاينا التناقضات الفاضحة في ممارسة السلطة على المواطنين فمن منع مظاهرات وتجمعات الطلاب عن طريق القمع والاعتقال فالمحاكمات، ومن جهة أخرى غض النظر عن التظاهرات بالسكاكين والعصي والفؤوس.

نورد تفصيلاً عينات من انتهاكات حقوق الإنسان التي عملنا عليها خلال العام المنصرم ولا تزال عالقة حتى الساعة دون أن تقدم السلطة اللبنانية تبريراً مقنعاً لما جرى:

الاعتقالات والمحاكمات

امتازت سنة ٢٠٠١ بمسلسل طويل من الاعتقالات والاعتداءات التي طالت حوالي ٢٥٠٠ مواطن لبناني ومنهم إعلاميون (سكرتير تحرير جريدة "الحياة" حبيب يونس، سكرتير تحرير محطة أم. تي. في غياث يزبك وغيرهم) ومحامين (مكتب نقابة المحامين في الشمال واعتقال المحامين والتعرض لهم) إلى دخول حرم الجامعات والمراكز الإعلامية والحزبية وفرض الرقابة المسبقة على الصحف ومصادرة الأفلام القديمة المعروضة والتمييز بين المواطنين اللبنانيين.

واجهت الأجهزة الأمنية تحرك المجتمع المدني بالاعتقالات والتعذيب والترهيب بحجة إن هذه التحركات تسيء إلى دولة شقيقة وخاصة في النصف الأول من السنة وبعد نداء المطارنة الموارنة في أيلول ٢٠٠٠ حيث طالت الاعتقالات محازبي "القوات اللبنانية" و"التيار الوطني الحر" والعديد من المحامين والمهندسين والأطباء نورد بعض الأسماء التي حصلت المنظمة في حينها على تقارير عن أوضاعهم وعملت على توثيق حالاتهم وتعميمها وهم:

- في ٩/١/٢٠٠١ اعتقل عضو هيئة المحامين في "التيار الوطني الحر" الأستاذ وليد داغر، كما أوقف مسلحون عضو مجلس بلدية بشري السيد جو فخري واقتادوه إلى مركز مخابرات الجيش اللبناني في طرابلس.

في ١٠/١/٢٠٠١ تم توقيف عضوان من "التيار الوطني الحر" هما سهام يونس ومروان صليبا لتوزيعهما منشائر تطالب بالاستقلال، كما أعتقل عضو آخر من المجلس البلدي في مدينة بشري الدكتور غازي ججع. في ٢١/١/٢٠٠١ تم الاعتداء من قبل جهاز أمن المطار بالضرب على المهندس مارك شيبان. في ٢٥/١٢/٢٠٠١ تم توقيف مارون جرجس طوق ونقل إلى مقر وزارة الدفاع وقد منع محاميه من مقابله. في ٢٩/١/٢٠٠١ أوقف السيد جورج حلقيس طوق بطريقة غير قانونية، كما تلقى طلاب تحذيرات بالاعتقال والتوقيف مما يعاكس كلام الرئيسين نبيه بري ورفيق الحريري حول حرية التعبير واحترام تطبيق القوانين. في ١/٢/٢٠٠١ أقامت القوى الأمنية حواجز في العديد من المناطق لمنع وصول الداعين إلى الاعتصام من أساتذة الجامعات والثانويات.

في ١٤/٣/٢٠٠١ انتشرت وحدات من الجيش اللبناني بشكل مكثف في بيروت لمنع تظاهرات طالبية ضد الوجود السوري في لبنان. وفي التاريخ عينه سجل انتشار قوى عسكرية لبنانية داخل مبنى تلفزيون المؤسسة اللبنانية للإرسال بعد نزاع حول حق الإشراف ومراقبة البرامج السياسية واعتقال عدد من العاملين واحتجازهم في ظروف غامضة.

في ٦/٤/٢٠٠١ غضت الأجهزة الأمنية النظر عن مسلحين موالين للسلطة وزعوا منشائر تهدد بالموت أنصار القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني الذين كانوا يعدون لتجمع سلمي في وسط بيروت لمناسبة ١٣ نيسان تاريخ بدء الأحداث اللبنانية واحتفياً بانتهائها.

في ١١/٤/٢٠٠١ سمحت الأجهزة الأمنية لعناصر بالتظاهر حاملين الفؤوس والسكاكين والعصي وقد بثت صور هذه الاستعراضات المسلحة على جميع وسائل الإعلام المرئية منها والصحفية المحلية والعالمية.

في ٢١/٤/٢٠٠١ وبعد قداس أحيته مدينة بشري بدعوة من كهنتها لمناسبة الذكرى الثامنة لتوقيف الدكتور سمير ججع، أبن المدينة، أقدمت القوى الأمنية على حملة انتهاكات طاولت المواطنين في منازلهم وقد سجل اعتقال كل من جورج سكر، حنا رحمة، شربل سكر، بشارة طوق، ميلاد طوق الذي نقل إلى المستشفى مار يوسف الدورة وهو في حالة الخطر والغيوبة والكسور والرضوض من جراء الضرب الوحشي الذي تعرض له في منزله وأمام نظر عائلته وأطفاله.

في ١/٥/٢٠٠١ حملة اعتقالات في بيروت شملت العشرات من أحياء الزيدانية، عين المريسة، زقاق البلاط لمواطنين من أصول كردية ومداهمات وتعديات على الحرمات من قبل المخابرات السورية.

في ٣١/٥/٢٠٠١ وحدات من قوة مكافحة الشغب في الأمن الداخلي تعدي بالضرب على طلاب وأساتذة من الجامعة اللبنانية كانوا يعترضون على قرار حكومي يقضي بتوحيد فروع الجامعة اللبنانية في بيروت وجبل لبنان.

في ٧/٨/٢٠٠١ قامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات طالت حوالي ٢٥٠ ناشطاً من القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر وحزب الوطنيين الأحرار وذلك بعد زيارة البطريك الماروني نصرالله صفير إلى الجبل وترويج المصالحة بين طوائفه وأحزابه.

في ٨/٨/٢٠٠١ استمرار حملة الاعتقالات وامتدادها مع بدء ورود التقارير المفصلة السينة التي يتعرض لها المعتقلون من ضرب وتعذيب والإجبار على توقيع تعهدات بعدم تعاطي العمل السياسي وإقامة التجمعات تحت طائلة الإحالة إلى المحاكمات، من أبرز الموقوفين اللواء نديم لطيف ممثل التيار الوطني الحر والدكتور توفيق الهندي ممثل القوات اللبنانية في تجمع قرنة شهوان، والمحامي جورج حداد، المهندس حكمت ديب، السيد جورج العلم، المهندس أدونيس عكرة، جاك متري، طوني اورينت، ربيع فخري، نادر نادر، شربل أبي عقل، شربل واكد، طوني ناكوزي، كارلا جريش، وليد سليمان، ماريو شمعون، رامي صليبا، زياد أبي نادر، سيمون مسلم، غسان الزيناتي، حارس نخول، بيار داغر، طوني طنوس، شربل مسلم وغيرهم من الناشطين المسيحيين.

في ٢٠٠١/٨/٩ اعتدت عناصر مدنية أمنية بالضرب المبرح على معتمدين أمام قصر العدل على مرأى ومسمع من رجال الأمن الداخلي والجيش والقضاء اللبناني ووسائل الإعلام كافة. وقد خصت المنظمة القاضي الرئيس عدنان عضوم بكتاب خاص لهذه المسألة مطالبة الدولة بمحاسبة المعتدين، وتذكر المنظمة إن لديها أسماء المدنيين من الأجهزة الأمنية مع أسماء مسؤوليهم، وتذكر المنظمة انه لغاية اليوم لم تجري محاسبة هؤلاء الأشخاص أو المسؤولين عنهم.

في ٢٠٠١/٨/١٧ اعتقال الصحفي أنطوان باسيل مراسل محطة "أم بي سي" واقتياده من منزله بحجة التعامل مع إسرائيل كما وجهت التهم نفسها لكل من الدكتور توفيق الهندي والمحامي ايلي كيروز والأستاذ سلمان سماحة الموقوفين في وزارة الدفاع حيناً واللذين أفرج عنهم بكفالات منذ فترة.

في ٢٠٠١/٨/١٨ اعتقال الصحفي حبيب يونس سكرتير تحرير صحيفة "الحياة" في مكتب لبنان بتهمة الاتصال بإسرائيل.

٢٠٠١/٩/٣ اعتقلت الأجهزة الأمنية كل من السادة سعود بو شبل، كلود شعنين، فادي الشماتي، طوني جبور، جورج خوري، سعادة توما، اليانو المير.

في ٢٠٠١/٩/١٢ أوقف السيدان ميلاد عساف وداني ججع لحملهم صور ومنشورات تخص المناسبة ونقلوا إلى وزارة الدفاع من دون مذكرات توقيف.

في ٢٠٠١/٩/١٤ تم اعتقال حوالي ١٥٠ ناشط في صفوف القوات اللبنانية كانوا يشاركون في قداس على نية الرئيس بشير الجميل وتم اقتيادهم إلى مراكز المخابرات في بيروت.

٢٠٠١/٩/٢٠ صدر قرار عن المدعي العام التمييزي يحصر إعطاء الاذونات به شخصياً لزيارة الموقوفين وهذا جاء بعد زيارة قام بها وفد من "قرنة شهوان" إلى سجن رومية حيثوا قابلوا الدكتور توفيق الهندي والمحامي ايلي كيروز والسيد سلمان سماحة.

في ٢٠٠١/١١/٢٠ منعت الأجهزة الأمنية عشاء في ذكرى الاستقلال كان مقرراً في إحدى مطاعم مدينة جبيل (شمال بيروت) كان سيحضره الرئيس السابق الشيخ أمين الجميل.

في ٢٠٠١/١١/٢١ اقتحمت منتصف الليل وحدات من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي حرم كلية الهندسة في جامعة القديس يوسف ومزقت لوحات ومنشورات مرفوعة لمناسبة عيد الاستقلال فيها مواقف سياسية غير موالية لسياسة السلطة.

الحريات العامة (الفردية - حق الإقامة والتنقل - الحريات الدينية ...):

يخضع الجنوب اللبناني بعد مرور أكثر من سنة على انسحاب الجيش الإسرائيلي خاضعا لسلطات حزبية من دون وجود فعلي للقوى الشرعية اللبنانية وبنسبة ذلك يتعرض المواطنون لإنتقامات شخصية وحزبية حيث حصل العديد من التعدييات على أرزاق المواطنين (تفجير محلات لكل من السادة أنطوان فزي-ضواحي صيدا، أنطوان خير الله-ضواحي صور، بول مارون-مجدليون) وكذلك على عناصر سابقة من الميليشيات المتعاونة مع إسرائيل. وقد سجلنا ١٢ اعتداء (تفجير محلات وسيارات، ضرب وإطلاق نار إرهابياً) على أشخاص بعد خروجهم من السجن تنفيذ لإحكام القضاء اللبناني بتهم التعامل مع العدو.

سجل أيضاً اعتداءات على الحرمات الدينية ومنها:

كنيسة الروم الأرثوذكس في عيتا الفخار (شباط ٢٠٠١) وكنيسة مار جاورجيوس في طرابلس (تشرين الأول ٢٠٠١) والكنيسة المارونية في صيدا (تشرين الأول ٢٠٠١) كما القيت أصابع ديناميت على جامع في مدينة البترون.

التعرض للحريات الصحافية :

إضافة إلى اعتقال الصحافيين أنطوان باسيل وحبيب يونس وسياسة الرقابة المشددة على وسائل الاعلام واستعمال وسائل الترغيب والترهيب. فقد سجلنا وفي سابقة قانونية توجبه تحذير بالملاحقة القضائية إلى محطة آل أم تي في بعد إجرائها مقابلة مع العماد ميشال عون،

التعرض للحرية الفردية والقضاء الاستثنائي :

لا يزال العماد ميشال عون مهدداً هو نفسه بتحريك ملفات قديمة كلما صرح بأنه سيعود إلى وطنه. ويخضع الدكتور سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية للضغوط نفسها بعد مرور أكثر من ٧ سنوات على اعتقاله، وإلى جانب وجوده في سجن وزارة الدفاع فهو يتعرض من وقت إلى آخر لوقف نزهاته اليومية والى منع الزيارات الدورية لذويه والى اللقاء مع محاميه كما حصل مع اثنين من محاميه الأساتذة روبرت حداد وإيلي لحود حيث منعا من لقائه في أيار ٢٠٠١ رغم حصولهما على الأذن الرسمي من المدعي العام وذلك عقاباً على نشرهما بالصحف رأي الدكتور جعجع من المعتقل في مسألة حزبية عينة.

نتيجة الضغوط السياسية إياها لم تقم اللجنة النيابية لحقوق الإنسان بتفقد زيارة سجن وزارة الدفاع كما فعلت مع باقي السجون رغم نداء الدكتور جعجع لها للكشف على ظروف اعتقاله ورفاقه والتي لا تتناسب مع أبسط شروط السجين العادي.

حقوق الإنسان

إن حملات الاعتقالات وما تلاها من تحقيقات ومن ممارسات للتعذيب والضرب تعرض لها المعتقلون والإحالة إلى المحاكمات بدون وجود أي تهمة جزائية لا تلتزم بأية معايير للدستور اللبناني أو الأصول القانونية سواء في إجراءات التوقيف أو الإحالة أو إخلاء السبيل لا سيما لدى القضاء العسكري الذي يحال أمامه معظم الموقوفين، حيث لا يتوافق الحد الأدنى من الضمانات وحقوق الدفاع إلى جانب السرعة القياسية في إصدار الأحكام، ونبينا هنا بعض النقاط:

- الكفالات المالية: التي فاقت مبالغها ٣ ملايين ليرة لبنانية (\$٢٠٠٠) وتجاوزت قدرة الطلاب المعتقلين نظراً لوضعهم المعيشي والوضع الاقتصادي على دفعها الأمر الذي يشكل في رأينا فعلاً ترهيبياً قمعياً في صورة غير مباشرة. يمثل أداء السلطة في هذا الإطار لجهة رفع قيمة الكفالات وغض النظر عن تقارير الاعتداءات والإمراه الجسدي وسوء المعاملة أثناء التوقيف والتي رفعها محامو هؤلاء المعتقلين الأوضاع الصعبة التي تعاني منها السلطة القضائية في لبنان في ظل التداخل الكبير وغير المضبوط بين السلطات السياسية .

ورغم قبول محكمة التمييز مؤخراً بطلبات النقض المقدمة من قبل المحامين أمام المحكمة العسكرية فقد برزت ظاهرة جديدة في القضاء اللبناني وهي طلب مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية سابقاً القاضي نصري لحود، نقض قرارات محكمة التمييز علماً أنه قانوناً لا يمكنه ذلك، مما حدى بالقاضي رالف رياشي إلى تقديم استقالته احتجاجاً منه على التدخلات السياسية والأمنية في عمل الجسم القضائي.

التحقيقات:

من المخجل أن يشرع المدعي العام التمييزي رئيس أعلى سلطة إدعاء في لبنان زوراً تحقيقات قامت بها سلطة ممن غير الضابطة العدلية وهي مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، بل شارك في هذه التحقيقات عن طريق تصوير فيلم

فيديو على انه اعترافات الدكتور توفيق الهندي ووافق على توزيعه على وسائل الإعلام لتثويته الحقيقة وتضليل الرأي العام خارقاً بذلك مبدأ أساسي وهو سرية التحقيق.

وقد كان للمنظمة موقف من هذا الفيلم الذي تعرض لعملية مونتاج لكي يأتي بنتيجة تناسب سيناريو التعامل مع إسرائيل، مما يدغدغ مشاعر الرأي العام ويقلب الموازين ضد المعتقلين الذين وجدوا تضامناً كبيراً معهم من قبل الرأي العام اللبناني. (بيان تاريخ ١٣/٠٨/٢٠٠١)

استعمال القسوة:

لا تزال التقارير تفيد عن استعمال الشدة والتعذيب بشقيه الجسدي والمعنوي خلال التحقيق وخصوصاً على أيدي ضباط مخابرات الجيش اللبناني في مقر وزارة الدفاع الوطني، رغم كل البيانات والتقارير السنوية التي صدرت بهذا الخصوص عن كل المنظمات العالمية والحكومية منذ ١٩٩٣ والتي طالبت السلطة بوضع حد لهذا العنف ولاسيما بعد مرور ٨ سنوات على وفاة المواطن فوزي الراسي خلال التحقيق معه.

وقد جاء في بيانات لمنظمات عالمية لحقوق الإنسان إن الموقوفين في قضية أحداث الضنية ٢٠٠٠/٢٠٠١ قد تعرضوا إلى أشكال مرعبة من التعذيب أثناء التحقيق معهم وهم في غالبيتهم من منطقتي طرابلس والضنية، كما ورد مؤخراً في مؤتمر صحفي للسيد إيلى كيروز وسلمان سماحة (قوات لبنانية) بعد خروجهم من السجن (أكتوبر ٢٠٠١) بموجب كفالة تأكيداً لكل التقارير والإفادات السابقة حول الانتهاكات والتعذيب.

نذكر أيضاً إن التوقيفات والتحقيقات تحصل بصورة غير قانونية ولا يسمح خلال التوقيف الاتصال بالأهل والعائلة ولا بتوكيل محامي ولو استغرق التوقيف عدة أيام متخبطاً الفترة القانونية ٤٨ ساعة للتوقيف الاعتبائي المحددة بالقانون وغالباً ما يتم التوقيف في غرف إفرادية.

السجون:

تفتقر السجون اللبنانية كافةً إلى أدنى الشروط الصحية والمعاملة الإنسانية وقد توفي داخل سجن رومية في شباط ٢٠٠١ المواطن رضوان شكيب إبراهيم من بلدة مشغرة فوقاً وذلك بعد نقله من السجون السورية إلى لبنان بعدما أمضى هناك ٩ سنوات وقد كان معلوماً ما يعانيه صحياً من أمراض الكلي وارتفاع ضغط الدم.

كما سجل وفاة كل من السادة بركات سعيد عميل من بلدة رميش، جريس شفيق سعيد من القليعة، عبد المنعم صالح قاروط، واللاجئ السياسي السوداني الجنسية عوضاً الله جم جاكروم من دون حصول تحقيق علني وتحديد للمسؤوليات ودوماً بحجة النوبات القلبية المفاجئة وكان للمنظمة تساؤلات وبيان في حينه لا تزال تنتظر رد السلطة عليه.

شرع سجن وزارة الدفاع الوطني-مقر وزير الدفاع وقائد الجيش، عام ١٩٩٥ بعد مرور سنوات على استعماله من دون وجه حق، يتميز عن غيره من السجون بكونه الارهب والاضلم إذ يقع في الطابق الثالث تحت الأرض، لا هواء ولا نور طبيعيين، ويمضي بداخله أشخاص لسنوات عديدة في غرف إفرادية (الدكتور سمير فريد جعجع، جريس توفيق الخوري، حنا يوسف شليطا، كميل حنا كرم، وغيرهم) يمنع عليهم الاختلاط أو التكلم حتى مع سجانهم، بل فقط يسمعون أصوات الموقوفين الجدد يستغيثون من جراء التعذيب، كما تعصب أعين الموقوفين وتكبل أيديهم كلما تم نقلهم من الغرفة إلى المرحض أو إلى غرف التحقيق أو المقابلات رغم إن البعض منهم قد أمضى أكثر من ٨ سنوات على وجودهم فيه ورغم صدور أحكام قضائية بحقهم ووجب نقلهم إلى سجون أفضل كحالة كل من كميل كرم الذي شارك على انتهاء فترة سجنه وجريس الخوري وغيرهم.

أما فيما يتعلق بالسجينات والموقوفات فهناك خروقات كبرى إذ إن الوضع في أدنى الدرجات من حيث تعرضهن لأبشع أنواع التعذيب والإكراه من دون أن يقوم قضاة التحقيق بأية خطوة لمنع ذلك وخصوصاً بعد سماع ذلك على لسان الموقوفات أنفسهن، وهذا كان محط استهجان منظمات حقوق إنسان عالمية.

الاحتجاز:

جرى توقيف عدد من الأشخاص على ذمة التحقيق وقد مضى على احتجازهم سنوات عديدة من دون محاكمة ونخص هنا بالذكر المواطن حنا شليطا الذي أمضى أكثر من ٧ سنوات في وزارة الدفاع بظروف مأساوية مما أدى إلى تدهور صحته ولا تجرى له محاكمة لأسباب سياسية.

المواطن فادي مدحت مخيير بعد توقيف استمر سنة ونصف خضع لتحقيق وتبين إنه بريء فأطلق سراحه.

كما إن سجن رومية يحتجز بالنزلاء في قسم الموقوفين غير المحكومين.

تستمر السلطة في سياسة التسويق والمماطلة في قضايا رئيسة دون أن تقدم أجوبة مقنعة إلى الرأي العام ومؤسسات حقوق الإنسان العالمية وكانت "لجنة تقصي الحقائق عن المفقودين والمخطوفين" التي شكلتها الحكومة اللبنانية نموذجاً على عدم رغبة السلطة في التعاطي بجدية مع انتهاكات حقوق الإنسان، نذكر قضايا عالقة تنتظر حلاً لها ومنها :

- موضوع المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية والذين لا يزالون هناك وتعويض من أفرج عنهم، ومنهم موضوع خطف واختفاء مواطنين من الأراضي اللبنانية ووضعهم في السجون السورية ومنهم على سبيل المثال: الأبوين الانطونيان البير شرفان وسليمان أبو خليل، السيد بطرس خوند، الموسيقيان الاخوة كرم وزباد مرقص، الملازم طانيوس زغيب والملازم روبيرو بو سرحال وكثر غيرهم.

- المبعدين والمنفيين السياسيين اللبنانيين.

- موضوع قوننة عمل الأجهزة الأمنية لناحية التوقيفات الاعتباطية وممارسة العنف خلال التحقيقات وعدم التزام السلطة المعاهدات الدولية الموقعة من قبلها لا سيما معاهدة مناهضة التعذيب خصوصاً إنه تم توقيف أشخاص سبق أن اعتقلوا لأكثر من مرة وتعرضوا للعنف الجسدي والنفسي.

- موضوع لتمادي في انتهاك حق التعبير عن الرأي وحرية الإعلام وتلقي المواد ونشرها بكل حرية....

- أوضاع السجون اللبنانية .

- موضوع استمرار احتجاز المواطن جريس توفيق الخوري بشكل إفرادي منذ ١٥/٣/١٩٩٤ داخل زنزانة صغيرة

في وزارة الدفاع الوطني، مقر الوزير خليل الهراوي حيث يمنع عليه المحادثة والقراءة والزيارات الدورية خصوصاً من محاميه ورجال الدين وكل حقوق السجناء التي يكفلها القانون اللبناني علماً إنه انتهى من المحاكمات ويمضي عقوبة السجن المؤبد (بيان تاريخ ٢٩ / ١ / ٢٠٠١).

- موضوع محاسبة المعتدين بالضرب على المتظاهرين من طلاب ومواطنين عزل أمام قصر العدل في بيروت وكان بيان المنظمة واضحاً في تحديد المسؤولية فجوبه بدعوة قضائية ضدها (بيان ٢٤ / ٨ / ٢٠٠١). ومن ثم تأكيد على معلومات المنظمة حول هوية الفعلة (بيان ٣١ / ٨ / ٢٠٠١).

خاتمة :

أخيراً تدعو المنظمة رئيس الحكومة رفيق الحريري إلى تشكيل لجنة طوارئ لشؤون حقوق الإنسان لمعالجة المواضيع العالقة، ونعتقد إن السلطة السياسية تتحمل مجتمعة مسؤولية تنظيم عمل الأجهزة الأمنية وإخضاعها للمراقبة والمحاسبة

إن المنظمة كما غيرها من زميلاتها في مجال حقوق الإنسان لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الانتهاكات الواسعة التي غالباً ما تأتي تحت غطاء حفظ الأمن في البلد وهي التي رفعت شرعة حقوق الإنسان ونصرة المظلومين مبدأين

لعملها في لبنان تذكر ما ورد في مؤتمرها السنوي من شعار " إن الإرهاب والترهيب هما وجهان لعملة واحدة " وتتمنى أن لا ينتقل لبنان اليوم عام ٢٠٠٢ إلى نظام بوليسي نفضته دول عديدة منذ عشرات السنوات.